

## المبحث الخامس

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لحديث شق صدر النبي ﷺ،  
وحفظه من وسواس الشيطان



## المطلب الأول

### سَوْقُ حَدِيثِ شَقِّ صَدْرِ النَّبِيِّ ﷺ

### وحفظه من وسواس الشَّيْطَانِ

عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَاهُ جَبْرِيلُ عليه السلام وَهُوَ يَلْعَبُ مَعَ الْغِلْمَانِ، فَأَخَذَهُ فَصْرَعَهُ، فَشَقَّ عَنْ قَلْبِهِ، فَاسْتَخْرَجَ الْقَلْبَ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ عِلْقَةً، فَقَالَ: هَذَا حِطُّ الشَّيْطَانِ مِنْكَ، ثُمَّ عَسَلَهُ فِي طَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ لَأَمَهُ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ أَعَادَهُ فِي مَكَانِهِ، وَجَاءَ الْغِلْمَانُ يَسْعَوْنَ إِلَى أُمِّهِ -يَعْنِي ظَهْرَهُ<sup>(٢)</sup>- فَقَالُوا: إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ قُتِلَ! فَاسْتَقْبَلُوهُ وَهُوَ مُتَنَفِّعُ اللَّوْنِ، قَالَ أَنَسٌ: وَقَدْ كُنْتُ أَرَى أَنْزَلَ ذَلِكَ الْمَخِيطَ فِي صَدْرِهِ»، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

وعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا لَيْلًا، قَالَتْ: فَغِيْرْتُ عَلَيْهِ، فَجَاءَ، فَرَأَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا عَائِشَةُ، أَغِيْرْتِ؟ فَقُلْتُ: وَمَا لِي لَا يَغَارُ مِنِّي عَلَى مِثْلِكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَمْ يَجَأْكَ شَيْطَانُكَ؟ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ مَجِيْ شَيْطَانٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَمَعَ كُلِّ إِنْسَانٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَمَعَكَ

(١) لَأَمَهُ: أَي جَمَعَ مُفَرَّقَ الْقَلْبِ وَضَمَّ أَجْزَاءَهُ وَشَدَّهُ، انظر «مجمع بحار الأنوار» (٤/٤٥٨).

(٢) ظفروه: المُرْضِع، وَهِيَ الْأُتَى تَرْضِعُ غَيْرَ وَلَدِهَا، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٣/١٥٤).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الْإِيمَانِ، بَاب: الْإِسْرَاءِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى السَّمَوَاتِ، وَفَرْضِ الصَّلَوَاتِ، رَقْم: ١٦٢).

يا رسولَ الله؟ قال: نعم، ولكنَّ ربِّي أَعَانَنِي عَلَيْهِ حَتَّى أَسْلَمَ»، أخرجه مُسلم<sup>(١)</sup>.  
 عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحدٍ  
 إِلَّا وَقَدْ وُكِّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الْجِنِّ»، قالوا: وَإِيَّاكَ يا رسولَ الله؟ قال: «وَلِيَّايَ، إِلَّا  
 أَنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ، فَلَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ» أخرجه مُسلم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أخرجه مسلم في «ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: تحريش الشَّيطان، وبعثه سراياه...»، رقم: (٢١٨٥).

(٢) أخرجه مسلم في «ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: تحريش الشَّيطان، وبعثه سراياه...»، رقم: (٢١٨٤).

## المطلب الثاني

### سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

### لأحاديث شق صدر النبي ﷺ وحفظه من وسواس الشيطان

حاصل الطعون في هذه الأحاديث تلتخص في المعارضات التالية:

المعارضة الأولى: أن قبول حديث «شق صدره ﷺ»، وانتزاع حظ الشيطان منه؛ يلزم منه الجبر، ونفي الاختيار للنبي ﷺ؛ إذ انتزاع حظ الشيطان منه لا يفهم منه إلا سلب حرية الإرادة والاختيار الثابتة لكل أحد.

المعارضة الثانية: أن لازم إثبات حديثي أنس وعائشة رضي الله عنهما الوقوع في التناقض؛ فإن الحديث الأول يفهم إزالة حظ الشيطان بالكلية؛ فلا يعود يُوسوس له، وفي حديث إسلام شيطانه ﷺ ما يلزم منه رجوعه بالوسوسة والتسلط.

وفي تقرير هذين الاعتراضين، يقول (حسن حنفي):

«إذا كان الله قد قرّن بكل إنسان شيطاناً، وأن الله تعالى أعان النبي على شيطانه فأسلم، فلا يأمره إلا بخير: فذاك أيضاً قضاء على حرية الفعل الإنساني أصلاً، وبالتالي يضيع الاستحقاق، ووضع النبي في مرتبة أعلى من سائر البشر، أقرب إلى (الملائكة) منهم إلى سائر الخلق، فيستحيل التكليف، وبالتالي يستحيل الثواب والعقاب، ولا يرجع الفضل في العصمة حينئذ إلى الرسول، بل إلى الله، وتكون هذه الميزة له وحده دون سائر الأنبياء؛ مثل داود، وسليمان..»

وإذا كان الرسول قد تمَّ شقُّ قلبه من قبل ؛ لاستنزاع الشَّيطان مرَّةً قبل البعثة من كراماته، أو مرَّةً بعد البعثة في بداية الإسراء والمعراج، فكيف يعود إليه من جديد كي يخطئ النَّبي ﷺ، فيعينه الله عليه، ويَعْصمه منه؟<sup>(١)</sup>.

**المعارضة الثالثة:** أنَّ الشرَّ في قلبِ الإنسان ليسَ غُذَّةً ماديَّةً حتَّى تُستأصل وتنقطع ترشُّحاتها، ف«الخيرُ والشرُّ لم يكونا من نوعِ الأمورِ الماديَّةِ والظَّاهرةِ، كالمؤادِ المأكولة التي يتغذَّى جسم الإنسان بها بواسطة الإبرة، وهكذا العلم والحكمة، ليست من نوع الأجسام الماديَّة المَحسوسة التي يمكن انتقالها من إناء إلى إناء»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) «من العقيدة إلى الثورة» (٤/٢١٢-٢١٣).

(٢) «أضواء على الصحيحين» للنجمي (ص/٢٣٩).

### المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفعُ المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرةِ.

عن أحاديثِ شُقِّ صدرِ النَّبيِّ ﷺ، وحفظه مِن سِوِاسِ الشَّيْطانِ

أَمَّا ما يَخْصُ الاعتراضينِ الأوَّلينِ:

ففي تَضاعيفِ كلامِ (حسنِ حنفي) أَغاليطُ عِدَّة؛ منشأها اعتقادُ أَنَّ العصمةَ لا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بِسَلْبِ الاختيارِ، وَالَّذِي يَقْتَضِي الجَبْرَ، فَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذلكِ انتفاءُ استحقاقِ المصطفى ﷺ لِلثَّوَابِ والعقابِ.

وهذا غَلَطٌ بَيِّنٌ في فَهْمِ خَصِيصَةِ الأنبياءِ بعصمتِهِمْ، فهذه لا تَقْتَضِي سَلْبَ الاختيارِ المُناطِ بهِ الثَّوَابُ كما توهمه المَعْتَرِضُ؛ وَإِنَّمَا حَقِيقَةُ العصمةِ مَزِيدُ عنايةٍ وحَفِظٍ، يَسْتَلْزِمُ التَّصَوُّنَ عن مُقارَفَةِ الذُّنُوبِ المُخَلَّةِ بِمَقَامِ الرِّسَالَةِ وجَانِبِ التَّبْلِيغِ، وَهُوَ مَحْضُ فَضْلِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أُنبيائه.

يقول ابنُ الجوزي: «تَبَيَّنَ لِلخَلْقِ إِنْعامُ الْحَقِّ فِي حَقِّهِ، وَلَوْ خُلِقَ ﷺ سَلِيمَ الْقَلْبِ مِمَّا أُخْرِجَ فِي بَاطِنِهِ: لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ، فَالْإِعْلَامُ بِإِخْرَاجِ شَيْءٍ كَانَ بِقَاوُهِ يُوْذِي إِنْعامًا آخَرَ، عَلَى أَنَّهُ خُلِقَ طَاهِرًا، لَكِنَّهُ زِيدَ تَنْظِيفَ طَرِيقِ الْوَحْيِ، وَتَأْكِيدُ أَمْرِ الْعِصْمَةِ»<sup>(١)</sup>.

(١) «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣٠٣/٣).

فالتَّصَوُّونَ إِذْنَ- لا يَلْزَمُ مِنْهُ جَبْرٌ، بَلِ الْفِعْلُ صَادِرٌ عَنْ اخْتِيَارِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَإِرَادَتِهِمْ، بِأَمَارَةِ صَدُورِ الْخَطِإِ مِنْهُمْ بِمَا لَا يَقْدَحُ فِي جَانِبِ التَّبْلِيغِ وَالرَّسَالَةِ! وَحُصُولِ التَّوْبَةِ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ صَدُورِهِ، وَكِلَا الْفِعْلَيْنِ مِنَ التَّوْبَةِ وَالْخَطِإِ الْمُتَابُ مِنْهُ، لَا شَكَّ أَنَّهُمَا صَادِرَانِ عَنْ اخْتِيَارٍ؛ فَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لِلتَّوْبَةِ مِنْ عَمَلٍ صَدَرَ عَنْ جَبْرٍ!

وَتَكْلُفِ الْأَدَلَّةِ عَلَى ثُبُوتِ اخْتِيَارِ الْأَنْبِيَاءِ مَعَ تَحَقُّقِ الْعِصْمَةِ لَهُمْ فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ قَدْ يَوْمُهُمْ خِفَاءَهُ وَعَدَمُ جَلَالَتِهِ؛ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُوَ الْكَشْفُ عَنْ هَذَا الْوُضُوحِ لِمَنْ غَامَ أَفْقُهُ، وَأُضْهِتِ الدَّلَائِلُ الْجَلِيَّاتُ فِي مَنْزِلَةِ الْمُعْصِيَّاتِ، وَالْحَقَائِقِ الْوَاضِحَاتِ كَالْمُشْتَبِهَاتِ!

فَكَذَا الْجَوَابُ عَلَى مَسْأَلَةِ إِسْلَامِ شَيْطَانِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لَيْسَ فِيهَا مَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْاخْتِيَارِ عَنْهُ، بَلِ زِيَادَةُ تَفْضِيلٍ وَتَكْرِمَةٍ لَهُ، لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ تَفْضِيلِهِ ﷺ عَلَى جَمِيعِ الْبَشَرِ؛ فَإِنَّ فِيهَا زِيَادَةَ عِنَايَةٍ وَتَصَوُّونَ لَهُ، لِمُعَانَاةِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- دَعْوَةَ الثَّقَلَيْنِ بِعَامَّةٍ، وَلِأَنَّ رِسَالَتَهُ لَا يَنْسَخُهَا شَيْءٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، كَانَتْ هَذِهِ الْمَرْيَةُ - عَلَى فَرَضٍ أَنَّهَا مَرْيَةٌ لَمْ تُؤْتَاهَا بَاقِي الرُّسُلِ - لَزِيَادَةَ تَكْلِيفِهِ عَنْ تَكَالِيفِ بَاقِي الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

ثُمَّ إِنَّ (حَسَنَ حَنْفِي) قَدْ أَخْلَلَ بِالْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ حِينَ أَعْمَلَ يَدَ التَّحْرِيفِ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ! حَيْثُ جَعَلَ شَقَّ صَدْرِهِ ﷺ «لَا اسْتِنَازَ الشَّيْطَانُ»، بَيْنَمَا الَّذِي وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: «... حَقَّ الشَّيْطَانُ»، وَالْفَرْقُ جَلِيٌّ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ! وَإِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ، لِيَتِمَّ لَهُ غَرَضُهُ مِنْ اخْتِلَاقِ التَّنَاقُضِ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثِ إِسْلَامِ شَيْطَانِهِ ﷺ! وَهَذَا صَنِيعٌ مَنْ لَا يَنْشُدُ الْحَقَّ وَلَا يَبْتَغِي الْهُدَى.

وَلِزِيَادَةِ نَفْيِ التَّنَاقُضِ الْمَدْعَى يُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ الْعَلَقَةَ الْمُسْتَخْرَجَةَ مِنْ قَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالَّتِي قِيلَ لَهُ عِنْدَهَا: «هَذَا حَقُّ الشَّيْطَانِ»: هِيَ -فِيمَا يَظْهَرُ- «مَنْفَذٌ وَمَرْكَزٌ إِغْوَاءِ الشَّيْطَانِ فِي بَنِي آدَمَ»، لَيْسَتْ هِيَ شَرًّا فِي ذَاتِهَا، أَوْ مُؤَلَّدَةً لَهُ -كَمَا فَهَمَهُ (النَّجْمِي) فِي الْمَعَارِضَةِ الثَّالِثَةِ!- فَبِانْتِزَاعِ هَذَا الْمَنْفَذِ أَوْ الْمَرْكَزِ مِنْهُ ﷺ،



يُنْظَفُ طَرِيقُ الْوَحْيِ إِلَى قَلْبِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَيَأْمَنُ مِنْ تَسْلُطِ الشَّيْطَانِ عَلَيْهِ بِالْإِغْوَاءِ وَالتَّضْلِيلِ.

غير أنَّ انتفاء منفذ الشَّيْطَانِ ومركز تسلُّطه لا يعني التَّخْلُصَ مِنْ قَرِينِهِ الْبَتَّةَ! ولا انتفاء الْوَسوسة منه؛ فالْوَسوسة جائزة عليه بعد استخراج حُطِّ الشَّيْطَانِ مِنْهُ ﷺ، لكنَّ الإِغْوَاءَ مُنْتَفٍ؛ وهكذا إِلَى أَنْ أَعَانَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٧٦٩-٧٧٢).